● أخبار قصيرة

إزدياد طاقة إنتاج إيران من الكهرباء

أعلن وزير الطاقة الايراني، إن الطاقة الإنتاجية لمحطات الكهرباء في البلاد تبلغ الآن ٩١٢٩٢ ميغاواطاً، منها أكثر من ٧٧٤٥ ميغاواطاً تم تشغيلها منذ بداية مهام الحكومة الحالية قبل عامين.

وقال علي أكبر محرابيان، مساء السبت، في تصريح له: إن هذا المقدار من إضافة الإنتاج يشمل ٥٧٨٤ ميغاواطاً من محطات الطاقة الحرارية، و٣٤٠٠ ميغاواط لزيادة القدرة أو تحسين كفاءة محطات الطاقة السابقة، و٢٠٣ ميغاواطات من محطات الطاقة المتجددة، و٣٥٨ ميغاواطاً من محطات توليد الطاقة الموجودة في مناطق مختلفة من البلاد.

وأكد وزير الطاقة أن هذه القدرة البالغة ٩١ ألفاً و٢٩٢ ميغاواطاً هي الطاقة الإسمية، وقال: إن ذروة الاستهلاك هذا العام بلغت أكثر من ٧٣٦٠٠ ميغاواط، وهو أعلى رقم للاستهلاك سجل هذا العام.

إيران تخطط لإنتاج ٤٠ ألف جرار زراعي سنوياً

أعلن مسؤول بوزارة الصناعة والمناجم والتجارة عن وضع خطة تستهدف إنتاج ٤٠ ألف جرار زراعي سنوياً.

وقال مديرعام مكتب الآلات الزراعية والبناء والتعدين بوزارة الصناعة أبوذر جمشيدوند، في تصريح لمراسل وكالة أنباء فارس، على هامش زيارته لمجمع صناعة الجرارات الزراعية الإيرانية في تبريز (شمال غرب): بالنظر إلى قطاع الاستيراد هناك تعريفان وهما، أولاً استخدام الطاقة الإنتاجية المحلية القصوى للبلاد، فاذاكان المنتج محلياً فلا يمكن استيراد مثيله ويحظر استيراده عملياً؛ ولكن إذا كان هناك نقص في الإنتاج المحلي أو إنتاجه وجودته وسعره لا يفي باحتياجات البلاد، ويتم تحديد ذلك وفقاً للسياسات العامة ويجب مراعاة تعريفة معقولة له.

الحكومة أوفت بوعدها بتوفير مليون فرصة عمل سنوياً

صرح وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي بأن الحكومة أوفت بوعدها في توفير مليون فرصة عمل سنوياً.

وقال صولت مرتضوي، السبت، في تصريح له: إن أحد الأهداف التي حددتها الحكومة الثالثة عشرة هو خلق مليون فرصة عمل سنوياً.

وأضاف: الآن وبعد مرور عامين على بدء مهام الحكومة الثالثة عشرة، نعلن أن هدف الحكومة تحقق بأفضل صورة ممكنة في إطار العمالة.

وتابع: في الحكومة الثالثة عشرة، تم خلق مليون فرصة عمل كل عام، فمن أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ إلى آذار/ مارس ٢٠٢٣ تم توفير مليون و٩٧٠ ألف فرصة عمل يمكن التثبت منها.

تحالف غازي إيراني-روسي.. هل ينافس «أوبك» ويتحكّم بأوروبا؟

الوفاق/ وكالات

تسعى روسيا وإيران إلى إنشاء تحالف للدول المصدرة للغاز الطبيعي بهدف منافسة منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وممارسة النفوذ على الغرب، خاصة أوروبا، والإلتفاف على العقوبات الغربية، بحسب الباحثة أيشواريا سانجوكتا في تحليل بمركز "أوراسيا ريفيو" للأبحاث.

وأضافت أيشواريا، في التحليل، أن التأثير المحتمل للتعاون في مجال الطاقة بين روسيا وإيران على أمن الطاقة في أوروبا يعتمد على تعاونهما وردود أفعال الاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتابعت: إن التطوير الناجح لموارد الغاز الإيرانية والبنية التحتية من جانب روسيا وإيران، وإنشاء مشروع مشترك لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، يمكن أن يعزز مركزهما في السوق في صناعة الغاز العالمية، وقد يمكّنهما هذا التعاون من تزويد الدول الآسيوية، مثل الصين والهند، بإمدادات غاز يمكن الاعتماد عليها وبأسعار أكثر تنافسية.

وأردفت أيشواريا: إنه من المعقول أن تنشئ روسيا وإيران إطاراً تعاونياً لصادراتهما وسياساتهما في مجال الطاقة، مما قد يؤدي إلى إنشاء سوق غاز عالمي مع دول أخرى منتجة للغاز، مثل قطر وتركمانستان والجزائر؛ ومن خلال هذا التحالف، قد تمارس تلك الدول سيطرة محتملة على ديناميكيات العرض والطلب للغاز، وبالتالي ممارسة التأثير على أسعار الغاز العالمية وتوافره.

وأشارت الباحثة بمركز "أوراسيا ريفيو" للأبحاث إلى أن هذا السيناريو يمكنه أن يضع عقبة كبيرة أمام أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، لأنه سيجعل الإتحاد أكثر عرضة لنقص الغاز وتقلب الأسعار والرضوخ للإكراه السياسي الذي يمارسه أعضاء تحالف الغاز.

مصالح مشتركة

وشددت على أن التعاون الروسي - الإيراني في مجال الطاقة يعتمد على المصالح المشتركة. ومع هذه العلاقة، تريد إيران الظهور كمنتج مهم للغاز في كل من الشرق الأوسط والساحة العالمية، فيما تهدف روسيا إلى تخريب تأثير العقوبات (الغربية)، وتتضمن الاستراتيجية المقترحة شراء إيران للغاز الروسي، ما من شأنه أن يخلق توترات جديدة في سوق الطاقة العالمية ويصوغ منافسات جديدة بين دول الشرق الأوسط.

ويفرض الغرب عقوبات على روسيا جراء حرب تشنها على أوكرانيا منذ ٢٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٢ وتبررها بأن خطط كييف للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بقيادة الولايات المتحدة، تهدد الأمن القومي الروسي، فيما يعاقب الغرب إيران بسبب برنامجها النووي الذي تقول إنه مصمم للأغراض السلمية.

تعاون مكثف

و"على ضوء الصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا، يوجد تكثيف ملحوظ في التعاون في مجال الطاقة بين روسيا وإيران، بسبب المخاوف المتزايدة بشأن أزمة النفط العالمية.

وتم مؤخراً توقيع صفقة بقيمة ٤٠ مليار دولار بين غازبروم، وهي شركة طاقة مملوكة لروسيا، ومؤسسة النفط الإيرانية الوطنية، لتطوير احتياطيات النفط والغاز"، كما تابعت أيشواريا.

وأضافت: وتجري الدولتان مناقشات حول إمكانية إنشاء منصة إلكترونية لتجارة الغاز في المنطقة الجنوبية من إيران. وفي فبراير/ شباط الماضي، أبرمت روسيا وإيران إتفاقية تعاون استراتيجي تغطي مجالات مثل الطاقة والجيش والتجارة والأمن والبرنامج النووي المدني الإيراني. وزادت بأنه في مارس/ آذار الماضي، تم التوصل إلى إتفاق بين باكستان وروسيا للتعاون في مجال الطاقة يتضمن بناء خط أنابيب غاز يمتد من إيران إلى باكستان، مع إمتدادات محتملة إلى الهند والصين، وسيسهل الخط تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى هذه الدول مع فرض رسوم عبور لباكستان وروسيا.

منافسة «أوبك»

وفي يوليو/ تموز الماضي، أظهرت روسيا وإيران عزمهما على إنشاء تحالف عالمي للغاز من شأنه أن ينافس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" من حيث نفوذها وهيمنتها داخل سوق الطاقة العالمية، بحسب أيشواريا.

وأوضحت أن السوق المقترحة ستشمل منتجي ومصدري الغاز البارزين، وبينهم روسيا وإيران وقطر وتركمانستان والجزائر، وسيكون هدفها الأساسي هو مزامنة سياسات الغاز الخاصة بها واستراتيجيات التسعير، وبالتالي تعزيز تأثيرها على الأسواق الغربية، وخاصة أوروبا.

واستطردت أيشواريا: في أغسطس/ آب الجاري، قدمت روسيا إقتراحاً لبناء مركز للطاقة بالتعاون مع إيران، يتضمن إنشاء مشروع مشترك لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال المستخرج من حقل بارس الجنوبي الغازي الإيراني.

وأردفت: إن الإقتراح يتضمن أيضاً إنشاء سوق غاز إقليمي يشمل كذلك الدول المجاورة في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى. ومن المتوقع أيضاً أن تشارك روسيا في معرض النفط الإيراني، وهو معرض بارز لصناعة النفط والغاز في الشرق الأوسط مقرر عقده في سبتمبر/ أيلول المقبل.

قيود غربية

تخضع روسيا وإيران، بحسب أيشواريا، لعقوبات غربية تفرض قيوداً على مشاركتهما في سوق الطاقة العالمية؛ لكن من خلال التعاون يمكنهما التحايل على بعض القيود وتعزيز آفاق التجارة والاستثمار.

وشددت على أن روسيا وإيران تمتلكان موارد طاقة وبنية تحتية تدعم كل منهما الأخرى، إذ تمتلك روسيا معرفة متقدمة وقدرات تقنية في تصنيع الغاز الطبيعي المسال وبناء خطوط أنابيب الغاز، فيما تمتلك إيران مخزوناً كبيراً من الغاز الطبيعي والنفط الذي يحتاج إلى جهود التطوير والتحديث.

وتابعت: البلدان لديهما أيضاً مصالح جيوسياسية وأهداف استراتيجية مشتركة في المنطقة، إذ يعبران عن معارضتهما لوجود الولايات المتحدة ونفوذها في الشرق الأوسط ويدعمان الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها. كما توجد رغبة لدى روسيا وإيران في معارضة التحالف (النفطي) الذي تقوده السعودية والدول التابعة لها، وتريد موسكو وطهران إنشاء تحالف غاز عالمي لكسب مزيد من النفوذ على الدول الغربية، ولاسيما أوروبا، التي تظهر اعتماداً كبيراً على واردات الغاز، كما أضافت أيشواريا.

يمتلك البلدان موارد طاقة وبنية تحتية تدعم كل منهما الأخرى، إذ تمتلك روسيا معرفة متقدمة وقدرات تقنية في تصنيع الغاز الطبيعي المسال وبناء خطوط أنابيب الغاز، فيما تمتلك إيران مخزوناً كبيراً من الغاز الطبيعي والنفط الذي يحتاج إلى جهود التطوير والتحديث

مخبر، معتبراً الإقتصاد الحكومي من أهم مشاكل البلاد:

كبح التضخم ونمو الإنتاج يتحققان بتعميم الإقتصاد الشعبي

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محمد مخبر، إن الهدف الجاد للحكومة هو تمهيد الأرضية لمشاركة المجتمع وخلق الثروة للشعب، وصرح بأن كبح التضخم ونمو الإنتاج يتحققان عبر تعميم الاقتصاد الشعبي.

وفي كلمته، السبت، خلال الاجتماع الوطني لتكريس الطابع الشعبي للحكومة، اعتبر مخبر أن الاقتصاد الحكومي من أهم مشاكل البلاد، وقال: إن النهوض بالأمور يجري عبر إشراك الشعب، والحكومة تركز بجدية على هذه القضية، وتم الإيعاز لجميع المؤسسات لترك جزء كبير من الاستثمار في المشاريع الكبيرة للشعب. واعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية إشراك الشعب في الاقتصاد كحل لتحقيق شعار العام وتنفيذ خطط التنمية في البلاد، وقال: إن كبح جماح التضخم ونمو الإنتاج لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إفساح المجال للشعب للمشاركة في الاقتصاد.

الهدف الجاد للحكومة

وذكر مخبر: أننا تغلبنا دائماً على أزمات الدفاع المقدس والقضايا السياسية والاجتماعية، ويجري القيام بأعمال جهادية لإزالة الحرمان بالاعتماد على الشعب، وقال: إن الهدف الجاد للحكومة هو تمهيد الأرضية لمشاركة المجتمع وخلق الثروة للشعب. واعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية إن إحياء ٥٠٠٠ وحدة إنتاجية ومؤسسة اقتصادية معطلة كان من إنجازات الحكومة خلال هذه الفترة، وأضاف: بتخطيط وجهود الحكومة، تم التحكم في نمو السيولة وبلغ ٢٧/٥ ٪ من ٣٣٪ في أبريل، مؤكداً إن جميع المؤسسات الحكومية ملزمة بالتركيز على النمو الاقتصادي. وتابع: في قطاع الإسكان، يجري حالياً بناء مليون و٤٠٠ ألف وحدة سكنية، كما يجري الإنتهاء من ٢٥٠ ألف وحدة سكنية في إطار مشروع "مهر" للإسكان المتبقي من الماضي.

مزايا البلاد

وفي إشارة إلى البرامج القائمة والتركيز على مزايا البلاد، أوضح النائب الأول لرئيس الجمهورية: أن الحكومة لديها خطط متماسكة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للاستثمار في مختلف القطاعات، مع التركيز الجاد على القدرات والمزايا من ضمنها تنفيذ ٦٧ مشروعاً في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات بقيمة ١٥ مليار دولار حتى نهاية العام الايراني الجاري (ينتهي في ١٩ آذار/ مارس) وعلى المدى القصير.

وأوضح أن الحكومة لديها خطط واسعة للاستثمار في قطاعات الطرق والتنمية الحضرية والكهرباء والإسكان والصناعة والتعدين وغيرها من القطاعات، وأضاف: الحكومة الثالثة عشرة (الحالية) حققت نجاحات جيدة في مجال الدبلوماسية، بحيث تم لغاية الآن إبرام ٢٠٠ وثيقة ومذكرة تفاهم للتعاون مع مختلف الدول وتحولت بعض هذه الوثائق الى عقود للتعاون.

وأشار مخبر إلى القدرات الواسعة للبلاد، مثل ممر الشمال - الجنوب، والذي سيتم بعد إستكماله خلق القدرة على ترانزيت ٥٠ مليون طن من البضائع عبر البلاد سنوياً، معرباً عن أمله في أن تتمكن الحكومة من اتخاذ خطوات فعالة نحو التنمية من خلال الاعتماد على الشعب وتعميم الاقتصاد الشعبي.

الوحدات الصناعية الإيرانية قادرة على كسر الحظر

صرح وزير الصناعة والتعدين والتجارة الايراني: إن الوحدات الصناعية في البلاد لديها الإمكانية والقدرة والمهارة على كسر الحظر الظالم المفروض من قبل العدو. وقال عباس علي آبادي، السبت، في لقاء مع نشطاء اقتصاديين في مدينة همدان (غرب ايران): يمكن حل كل قضية ومشكلة من خلال وجود استراتيجية واضحة.

وأضاف: على الوحدات الإنتاجية بغض النظر عن الحظر أن تجد الحلول المناسبة لحل المشاكل التي تعترضها إنطلاقاً من مبدأ فكر الثورة الاسلامية "نحن قادرون"، وأن الشعب الايراني يمتلك القدرة واللياقة والجدارة لتحقيق هذا العمل. وقال علي آبادي: لا يوجد طريق مسدود ولا حدود لكسر الحظر وحل المشاكل التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، والشعب الإيراني لديه القدرة على حل جميع المشاكل. واعتبر استهلاك مليار مترمكعب من الغاز، ومليار كيلوواط من الكهرباء، و١٠٠ مليار مترمكعب من المياه سنوياً مؤشراً على إهدار الطاقة في البلاد، مؤكداً ضرورة ترشيد إستهلاك الطاقة من خلال وضع الحلول والخطط اللازمة وزيادة التوعية العامة في هذا المجال.

لأول مرة.. تأسيس «مصرف أوفشور» خارج البلاد

أعلن وزير الاقتصاد والمالية الايراني، إحسان خاندوزي، إنه سيتم قريباً ولأول مرة، تأسيس "مصرف أوفشور" في خارج البلاد. وفي تصريح له خلال برنامج متلفز يوم السبت، لفت خاندوزي الى صدور الموافقة بشأن تأسيس "مصرف أوفشور"، وقال: إن هذه الخطوة تأتي في سياق جهود الحكومة الايرانية بهدف زيادة حجم الاستثمارات الخارجية داخل البلاد. وأضاف: إن استقطاب رؤوس الأموال الخارجية يشكل أحد الأولويات في مجال تطوير الاقتصاد الايراني.

واعتبر وزير الاقتصاد: إنه بفضل أداء الحكومة الايرانية اليوم تحققت زيادة بواقع ٦/٧ في المائة لدى قطاع الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد الايراني. كما نوه بالخطط التحفيزية التي وضعتها الحكومة لاستقطاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، مصرحاً: إن كل رجل أعمال أجنبي يستثمر بقيمة تزيد عن ١٠٠ ألف دولار نقداً أو غير ذلك، سيمنح تأشيرة إقامة على مدى ٥ أعوام، أو أكثر لأصحاب رؤوس الأموال التي تزيد إستثماراتهم عن هذا المبلغ.